بـ « ضمانات فعلية » يسمح بموجبها للقوات الاسرائيلية بالاشراف على الضفة الغربية . فهو يقول في هذا الخصوص : « ان هذا التجريد المطلق للقطاع وللضفة ، ينبغي ضمانه ليس فقط من خلال الاتفاقات المكتوبة ... بل ايضا من خلال الضمانات الفعلية ، والضمانات الفعلية هي اشراف اسرائيل او اشراف مشترك لدولتين ، ويمكن له ان يتم من خلال قواعد او بواسطة دوريات مشتركة على الخط الذي سيوقع عليه في الضفة ، وبشكل شبيه ايضا في قطاع غزة » .

وخشية ان يتهم اريه اليآف بأنه يمس بذلك سيادة الدولة الفلسطينية ، يقول في مجال تبريره : « لكي لا يمس استقلال الدولة الفلسطينية ، والى جانب ذلك منح اسرائيل أكبر قدر من الامن يمكن تحديد فترة استخدام هذه القواعد والدوريات المشتركة لعشر او عشرين سنة ، وبعد انتهاء هذه الفترة سيكون موضوع القواعد والدوريات المشتركة مفتوحا مرة اخرى للمفاوضات ، حتى يحين الوقت الذي يرى فيه الطرفان ، انها قد مضى وقتها ولا ضرورة بها » .

من الملاحظ ان القواعد الاسرائيلية في الضفة الغربية والقطاع لن تزال بعد فترة معينة محددة سواء كانت هذه الفترة عشر او عشرين سنة ، بل تكون خاضعة للمفاوضات من جديد ، وتزال بموافقة **الطرفين** ، اي ان الشرط الاساسي لازالتها موافقة الطرف الاسرائيلي .

٤ ــ لا يغفل اليآف اشتراط تكريس الاستيطان الاسرائيلي في جزء من الدولة الفلسطينية ، فبالنسبة لهذا الموضوع يرى « ان مصير المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية وقطاع غزة مفتوح أمام عدة احتمالات : قسم يضم رسميا ونهائيا عقب مفاوضات مع الدولة العربية الفلسطينية الى اسرائيل (على سبيل المثال غوش عتسيون) وقسم يتحول الى قواعد مؤقتة للجيش والدوريات في نطاق ترتيبات الامن بين الدولتين ، وقسم يبقى ضمن حدود الدولة العربية الفلسطينية » .

٥ ــ اضافة الى اشتراطه اقتطاع اجزاء من الضفة والقطاع وضمها الى اسرائيل ووضع قواعد عسكرية اسرائيلية ودوريات مشتركة في قطاع غزة وما تبقى من الضفة ، وضرورة تواجد مستوطنات اسرائيلية هناك ، يشترط اليآف بأن تكون الضفة الشرقية لنهر الاردن مفتوحة امام التواجد اليهودي ، لكي تتكون فيها جالية يهودية واستيطان يهودي ، أي انه يريد موضوعيا ، ان تصبح الضفة الشرقية لنهر الاردن بمثابة فلسطين اواخر القرن التاسع عشر وبداية هذا القرن ! ولكن بدون نزاعات وصراعات ، بل وسط جو من « العلاقات الوثيقة ــ الاقتصادية والتجارية ... » فهو يقول : « بشكل عام ، من المفترض ، ان يكون في الدولة العربية الفلسطينية ، سواء في الضفة الغربية أم في الضفة الشرقية جالية يهودية قائمة ، ذلك انه من غير المعقول ، خلافا لما هو قائم في جميع بلدان العالم ، ان تكون الدولة الجارة بالذات ، دولة التوأم بالنسبة لنا ، « نظيفة من اليهود » . الواقع لا يحتمل ذلك . ان العلاقات الوثيقة ــ الاقتصادية والتجارية والاخرى ، التي ستسود بالضرورة بين الدولتين عقب السلام ، ستؤدي مع مرور الزمن ، وبموافقة الدولة العربية الى استيطان يهود في مدن الضفة والقطاع **وشرق الاردن**. وبوسع هؤلاء ان يبقوا مواطنين اسرائيليين ، ذلك انهم بحكم أعمالهم واشغالهم يقيمون مؤقتا في الدولة العربية ويحافظون على جنسيتهم الاسرائيلية ، وسيكون هنالك من سيحولون اقامتهم الى اقامة دائمة ويصبحون مواطنين في الدولة العربية ، ويقومون بالواجبات كسائر مواطنيها ، وكما هو الحال في اسرائيل حيث توجد هنالك أقلية عربية يبلغ تعدادها مئات الالوف ، وافقوا على التجنس بالجنسية الاسرائيلية ، فانه من الممكن ايضا ان تتشكل مع مرور الزمن ، وفي ظروف السلام ، أقلية من بضعة الاف او عشرات الالوف من اليهود في الدولة العربية المجاورة » .

ان اشتراط اليآف بتواجد يهودي في الضفة الشرقية علاوة على الضفة الغربية والقطاع « استيطان يهود في مدن الضفة الغربية والقطاع **وشرق الاردن** » أي ضمن اراضي الدولة الفلسطينية المقترحة بحجة واهية وهي انه من غير المعقول ان تكون الدولة الجارة والتوأم نظيفة من اليهود في الوقت الذي يتواجد فيه اليهود في جميع دول العالم يثير سؤالا : لماذا يسعى اليآف ويبذل قصارى جهده لـ « تنظيف » بلدان العالم من اليهود بغرض جمعهم في اسرائيل ، ويتباكى من قيام أي يهودي